

الفصل الثالث

حرية الصحافة وتطور

الصحافة المصرية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

أوضحنا في الفصل الأول أن نصوص قانوني المطبوعات والعقوبات قد حفلت بالكثير من القيود على حرية الصحافة ، وجاءت العلاقة بين الصحافة والسلطة التي ناقشناها بالتفصيل خلال الفصل الثاني لتؤكد أن هذه العلاقة قد شكلت الأزمة الحقيقية لحرية الصحافة .

أما دراسة تطور الصحافة المصرية فتوضح ارتباط هذا التطور بمدى الحرية المتاحة للصحافة ، فانعدام الحرية يشكل عائقاً أساسياً لتطور الصحافة ، في حين يمثل وجود هذه الحرية الطريق الأساسي لتقدمها وازدهارها .

وسوف نناقش هذا التطور من خلال ما يلي :

أولاً : حق الجماهير في المعرفة :

وهنا يطرح هذا السؤال نفسه :

هل استطاعت الصحافة المصرية في تلك الفترة تقديم المعرفة الكافية للجماهير ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بتحديد مدى التعددية والتنوع في الصحف المصرية ذاتها وفي المواد المقدمة من خلالها .

ويلاحظ أن الاعتراف بحق كل مواطن في إصدار صحيفة بعد إخطار الإدارة طبقاً لقانون المطبوعات ، وما طرأ من تطور على هذا الحق عقب صدور قانون إنشاء مجلس الدولة الذي خضعت بمقتضاه قرارات الإدارة بالاعتراض على صدور الصحف لرقابة القضاء ، قد أدى إلى أن يصبح التنوع في الصحف المصرية حقيقة واقعة ، بالرغم من أن اعتداءات السلطة على حرية الصحافة عن طريق مصادرة أو تعطيل أو إلغاء الصحف قد حد - إلى حد كبير - من هذا التنوع .

ويتضح هذا التعدد والتنوع في الصحف الصادرة من خلال دراسة تطور عدد الصحف الصادرة في مصر حيث يورد رياض شمس إحصائية نقلاً عن إحصاء إدارة المطبوعات توضح أن عدد الصحف الصادرة في مصر حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ قد بلغ ٥٢٧ صحيفة ودورية ، منها ٣٧٣ باللغة العربية ، بينها ٢٧ جريدة يومية^(١) .

بينما يورد محمد أحمد إسماعيل إحصائية أخرى توضح أنه في عام ١٩٥٠ كانت

تصدر في مصر ٢٢ صحيفة يومية منها ١٢ في القاهرة ، وبلغ عدد المجلات الأسبوعية ٢٠٣ ، وعدد المجلات نصف الشهرية ١٨ ، والشهرية ٨٢^(٢) .

ومن خلال أسماء الصحف التي أوردها الدكتور إبراهيم عبده ، والتي كانت تصدر في مصر في سبتمبر ١٩٥١ يتضح أنه كانت تصدر في القاهرة ٢١ صحيفة يومية ، ١٢٢ جريدة ومجلة أسبوعية ، و١٣٢ مجلة شهرية و٤٦ مجلة دورية .

وفي الإسكندرية كانت تصدر ٣٥ صحيفة ، وفي أقاليم مصر المختلفة كانت تصدر ٦٩ صحيفة إقليمية^(٣) .

أما بالنسبة للصحف الأفرنجية الصادرة في مصر في سبتمبر ١٩٥١ ، ففي القاهرة كانت تصدر ١٠٣ صحيفة ، وفي الإسكندرية ٤٣ ، وفي بورسعيد ٦ صحف أفرنجية .

كما يشير إبراهيم المسلمي إلى أن الصحافة الإقليمية قد شهدت نهضة كبيرة في تلك الفترة ، حيث بلغت جملة الصحف الإقليمية الصادرة في أقاليم مصر فيما عدا مدينة الإسكندرية ٣١٥ صحيفة^(٤) .

إن هذه الإحصائيات تعطي مؤشرا واضحا لما تمتعت به الصحافة المصرية من تنوع بما يعنيه هذا التنوع من إمكانية تحقيق حق الجماهير في المعرفة ، ووجود مصادر مختلفة للمعرفة ، هذا من ناحية التنوع الكمي ، أما من ناحية التنوع الكيفي أو تنوع المضمون المقدم ، فيمكن أن يتضح من مناقشة مدى تعبير الصحافة المصرية في تلك الفترة عن القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري .

ثانياً : التعبير عن القوى السياسية المختلفة :

استطاعت معظم القوى السياسية في المجتمع المصري التعبير عن نفسها من خلال الصحافة في معظم الأحيان ، وإن كانت صحافة بعض القوى السياسية قد تعرضت للاضطهاد في أحيان كثيرة ، وقامت السلطة بتعطيلها مما أدى إلى حرمان هذه القوى من التعبير عن نفسها من خلال الصحافة .

لكن النظرة الإجمالية للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ ، توضح أن القوى السياسية المختلفة قد استطاعت أن تطرح مشروعاتها من خلال الصحافة ، ويمكن

أن نستعرض هذه القوى ، والمشروعات التي طرحتها فيما يلي :

أ - حزب الوفد :

مثل حزب الوفد التيار الإصلاحى المحافظ فى الحياة السياسية المصرية الذى كافح لتحقيق الاستقلال والجلء من خلال الطرق السلمية التى تتمثل أساسا فى المفاوضات ، كما طرح التمسك بدستور ١٩٢٣ والدفاع عنه كأساس لتحقيق الديمقراطية وقد عبر حزب الوفد عن نفسه ، وطرح مشروعه من خلال بعض الصحف التى خضعت للملكية الفردية ، وارتبطت به فى بعض الأحيان ، وأظهرت استقلالها عنه فى أحيان أخرى مثل جريدة المصري ، ثم من خلال صحيفة الوفد المصري التى قام إسماعيل صدقى بإلغائها فى عام ١٩٤٦ ، ثم فى جريدة الأمة التى أصدرها محمد صبرى أبو علم لتحل محل جريدة الوفد المصري الملقاة ، وفى جريدة « النداء » التى أصدرها ياسين سراج الدين فى عام ١٩٤٧ .

وقد تشكل داخل حزب الوفد تيار باسم « الطليعة الوفدية » كتشكيل للشباب التقدّمى الوفدى ، وقامت هذه المجموعة بالتعبير عن آرائها فى مجلة « رابطة الشباب » ، وساهمت فى تحرير جريدة « الوفد المصري » وبصفة عامة فقد قدم هذا التيار - الطليعة الوفدية - مضمونا اجتماعيا للاستقلال ، وأساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، ومفهوما مؤداه أن الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ، ولكن لا بد أن يتضمن محتوى اجتماعيا وحقوقا اقتصادية للمواطنين وربط بين الاستقلال والعدالة الاجتماعية ، ولعب الدكتور محمد مندور دورا مهما فى بلورة هذا التيار ، وفى طرح صورة تقدّمية للوفد .

كما عبرت عن هذا التيار صحيفة أخرى هى صحيفة (البعث) ، ونتيجة لذلك فقد قام إسماعيل صدقى بإغلاق صحيفتي (الوفد المصري) و (البعث) ، وقام باعتقال الدكتور محمد مندور وعدد كبير من شباب الطليعة الوفدية ، فيما سُمى بقضية الشيوعية وهى الحملة التى ضمت حوالي ٢٠٠ من الكتاب والمفكرين .

وبالتالى يمكن القول إن صحافة الوفد قد طرحت مشروعين ، الأول ارتبط بالإنجاء الإصلاحى المحافظ للوفد على صفحات (المصري) و (صوت الأمة) و (النداء) ، والثانى ارتبط بتيار الطليعة الوفدية ، والتى اقترب مشروعها إلى حد ما من المشروع

الذي طرحته الحركة اليسارية ، وقد عبرت عن هذا المشروع صحف (الوفد المصري) ، (البعث) ، و (رابطة الشباب) .

ويلاحظ بالنسبة للصحف الوفدية التي عبرت عن المشروع الأول أنها قد دافعت بشكل كبير عن النموذج الغربي للديموقراطية ، وعن حقوق الإنسان ، وكانت على استعداد في بعض الأحيان لمهاجمة الوفد نفسه إذا حاول الخروج على التراث الديموقراطي للوفد كما حدث خلال تقديم حكومة الوفد لمشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة عام ١٩٥١ .

أما المشروع الذي طرحته الطليعة الوفدية ، فبالرغم من أنه قد تعرض لضربة شديدة على يد إسماعيل صدقي بإلغاء (الوفد المصري) و (البعث) ، إلا أنه في أحيان كثيرة قد استطاع أن يعبر عن نفسه حتى على صفحات الصحف الوفدية صاحبة المشروع الإصلاحي المحافظ .

وبالتالي يمكن القول إن الوفد قد طرح الاستقلال السياسي والديموقراطية ، في حين طرحت طليعته المضمون الاجتماعي للاستقلال والديموقراطية ، وهو ما يعني التكامل بين المشروعين وليس التعارض أو التنافر .

ب - أحزاب الرفض الاجتماعي والسياسي :

لهذه الأحزاب دور مهم في تشكيل الحياة السياسية المصرية ، وبالرغم من أن هذه الأحزاب خاصة جماعة الإخوان المسلمون والحركة اليسارية قد اتجهت إلى الالتحام بالجماهير بشكل مباشر ، واستخدمت أشكال أخرى للاتصال بالجماهير ، ورغم ما تعرضت له صحافتها من ضربات متتالية إلا أنها قد استطاعت أن تطرح ثلاثة مشروعات على النحو التالي :

١ - جماعة الإخوان المسلمون :

استطاعت جماعة الإخوان أن تطرح مشروعها من خلال الصحافة ، وكان الشيخ حسن البنا قد رشح نفسه في الإسماعيلية في الانتخابات التي أجرتها حكومة النحاس ، وبدا واضحا أن الشيخ البنا لن يهزم في الإسماعيلية ، لكن الإنجليز اعترضوا على ترشيح الشيخ حسن البنا فاستدعى النحاس الشيخ البنا ليقول له بصراحة : إن الإنجليز لا يريدونك في البرلمان ، وأنه من الخير أن تتجنبهم في هذه الظروف ، فهم في حالة حرب ، ومستعدون أن

يتصرفوا بمنتهى الجنون ، ثم طلب منه أن يتنازل عن الترشيح ، فاشتراط الشيخ البنا شروطا كان من بينها الإفراج عن جريدة الإخوان ، ونتيجة لذلك فقد صدرت جريدة « الإخوان المسلمون » الأسبوعية ، وظلت تصدر حتى ديسمبر ١٩٤٨^(٥) .

ولم تكتف جماعة الإخوان المسلمين بجريدها الأسبوعية فأنشأت شركة للصحافة والطباعة ، وقامت هذه الشركة بإصدار جريدة الإخوان المسلمون اليومية في ٥ مارس ١٩٤٦ ، وظلت تصدر حتى قام النقراشي بإلغائها بأمر عسكري وكانت هذه الجريدة تتناول ما تتناوله الجرائد اليومية الأخرى ولكن من منظور إسلامي .

ويلاحظ أن جماعة الإخوان لم تكتف بشكل الملكية الفردية لصحفها ، ولكن حرصا منها على الاستقرار المالي لصحافتها فقد اتجهت إلى إنشاء شركتين مساهمتين ، الأولى « دار الإخوان للصحافة » ، والثانية « دار الإخوان للطباعة » برأسمال قدره ٧٠ ألف جنيه ، وقد امتلك أعضاء الجماعة أسهم هاتين الشركتين . لكن الجماعة حرصت أيضا على استمرار شكل الملكية الفردية لصحافتها ، فقد ظل الشيخ حسن البنا يصدر مجلة الشهاب ويملك امتيازها .

وقد جاء قرار النقراشي بإلغاء صحف الجماعة في ديسمبر ١٩٤٨ ، قبيل قرار حل الجماعة الذي صدر في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ضربة قاصمة لصحافة جماعة الإخوان المسلمين إذ ظلت هذه الجماعة محرومة من إصدار الصحف حتى إلغاء قرار حل الجماعة في أكتوبر عام ١٩٥١ ، ومع ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين قد استفادت من شكل الملكية الفردية للصحف ، حتى خلال الفترة التي حرمت فيها من إصدار صحفها (١٩٤٨ - ١٩٥١) ، فبعد خروج الإخوان من المعتقل في عهد وزارة الوفد ، قام الإخوان باستئجار مجلة « المباحث القضائية » ، ليعرضوا من خلالها آرائهم ، وصدرت هذه المجلة بأقلام الإخوان في الفترة من ٣٠ إبريل ١٩٥٠ حتى ٣٠ يناير ١٩٥١^(٦) .

وبعد إلغاء قرار حل الجماعة قام الإخوان بإصدار مجلة « المسلمون » ، ومجلة الدعوة التي رأس تحريرها صالح عشمراوي عام ١٩٥١ ، لكن هاتين المجلتين لم تكونا صحفا رسمية للإخوان ، وإن كانتا قد عبرتا عن آراء الجماعة .

وبالرغم من أن صحف جماعة الإخوان لم تتمتع بالاستمرارية ، وتعرضت للكثير من

الاضطهاد إلا أنها قد استطاعت أن تطرح مشروعاً يعتمد على الإسلام في مواجهة العلمانية ، والأصالة في مواجهة التغريب ، وقد كان لهجوم الإخوان على مفهوم الحزبية والدستور ، معتمدين في ذلك على أسس دينية أثر كبير في تدعيم التناقض بين مؤسسات العهد البرلماني وقيم الجماعة السياسية^(٧) .

وقد شنت صحافة جماعة الإخوان المسلمون في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ، حملات عنيفة من النقد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الموجودة في مصر ، والسيطرة البريطانية وفساد الملك ، والأحزاب السياسية المتعددة .

وقد تبنت صحافة الإخوان المسلمون أعمال الفدائيين سواء على أرض مصر أو فلسطين ، وكانت صوتاً عالياً للمطالبة بالحريات خاصة وأنها كانت الجماعة السياسية المعترف بها كجماعة دينية ، والتي اضطهدت ولاقت ألواناً من التنكيل والتعذيب والتشريد ، وكان لأقلام كتابها من أمثال سيد قطب وسعيد رمضان وصالح عشاوي الأثر الكبير في التمهيد للثورة^(٨) .

من خلال هذا العرض يتضح أهمية وجود صحافة جماعة الإخوان المسلمون على الساحة السياسية ، وضرورة هذا الوجود لتحقيق حق الجماهير في المعرفة ، ولا يعني ذلك أن صحافة الإخوان كانت هي الصحافة الإسلامية الوحيدة الموجودة على الساحة ، لكن ميزة هذه الصحافة أنها تناولت كل المجالات التي تناولتها الصحافة العادية ولكن من منظور إسلامي أي أنها لم تكن صحافة دينية متخصصة مثل غيرها من الصحف الدينية بل كانت صحافة إسلامية عامة .

٢ - الحركة الشيوعية :

مع ظهور التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في الأربعينات شهدت الحركة الشيوعية صحوة تنظيمية ، وبدأت الحركة تعود إلى الظهور ، فنشأ العديد من الجماعات والحركات الصغيرة كعصبة الماركسيين ، وطلبة العمال ، وشعوب وادي النيل ، وجماعة الخبز والحرية ، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وغيرها .

وبالرغم من اضطهاد السلطة طوال فترة الدراسة لصحافة الحركة الشيوعية ، إلا أن هذه الحركة قد استفادت من شكل الملكية الفردية للصحف ، والحق الذي قرره القانون

للمواطن في إصدار صحيفة ، وذلك في إنشاء العديد من الصحف التي استخدمتها في طرح مشروعها .

ففي عام ١٩٤٥ صدرت أقوى وأهم الصحف اليسارية ، وهي مجلة « الفجر الجديد » لسان حال التنظيم الماركسي الشرارة أو ايسكرا ، وكان يرأس تحريرها أحمد رشدي صالح .

وقد صدرت هذه المجلة نصف شهرية في ١٦ مايو ١٩٤٥ ، واستمرت كذلك حتى العدد الثاني عشر الصادر في أول نوفمبر ١٩٤٥ حيث صدرت أسبوعية ، واستمرت كذلك حتى قام إسماعيل صدقي بإلغائها في ١١ يوليو ١٩٤٦ .

كما أصدرت الحركة الشيوعية مجلة الضمير في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٥ ، وقد ركزت هذه المجلة على نشر الوعي السياسي بين العمال ، وقد تعرض محررو مجلة الضمير لحملات إرهاب انتهت بالقبض عليهم في ٢ يناير ١٩٤٦ ، وظلوا في السجن حتى ٣٠ مايو ١٩٤٦ ، وفي ٢٤ يونيو ١٩٤٦ توقفت الضمير عن الصدور ، حيث صدر منها ثلاثة أعداد كان آخرها في ٨ يوليو ١٩٤٦ ، ثم قام إسماعيل صدقي بإلغائها في ١١ يوليو ١٩٤٦ .

وقد أصدرت الحركة الشيوعية عددا كبيرا من الصحف منها روح العصر ، وشبرا ، وحرية الشعوب ، والتطور ، وأم درمان ، والبشير والمستقبل ، والمعارضة ، والناس .

ورغم الضربة القاسية التي وجهها إسماعيل صدقي لصحافة الحركة الشيوعية في ١١ يوليو ١٩٤٦ ، حيث أغلق ٦ صحف شيوعية بالإضافة إلى جريدة الوفد المصري والبعث ، إلا أن الحركة الشيوعية سرعان ما استطاعت أن تصدر صحفا أخرى ففي إبريل ١٩٤٧ استطاعت ايسكرا أن تصدر صحيفة (الجماهير) التي أصبحت لسان الحركة الديمقراطية للتحرك الوطني حديثو ، ويمكن القول إن الجماهير كانت فتحا جديدا لصحافة اليسار من حيث مستواها السياسي والفكري ومستوى طباعتها وإخراجها وتوزيعها .

وقد جاءت فترة حكم الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) لتسهم بشكل إيجابي في ازدهار صحافة اليسار بالرغم مما تعرضت له هذه الصحافة من اضطهاد على أيدي حكومة الوفد ، « فقد نشأت (الملايين) و (الجمهور العربي) و (والفجر الجديد) ، وكانت صحفا لا ينكر فضلها في علاج المشاكل الاقتصادية ، والدفاع عن العامل والفلاح ، ومهاجمة الحكومة والملك والإنجليز بعنف منقطع النظر ، وفي شجاعة دفعتها إلى المطالبة بثورة تطيح

بالنظام ، (٩) .

ولاشك أن وجود صحافة الحركة الشيوعية على الساحة السياسية كان ذا أهمية كبيرة في تحقيق حق الجماهير في المعرفة ، وتنوع مصادر هذه المعرفة ، فقد طرحت جرائد ومجلات الحركة الشيوعية عددا من الأفكار والمفاهيم المهمة التي قدر لها أن تنتشر ، وتصبح جزءا من المناخ العام للمجتمع وتياراته الفكرية المتعددة ، من ذلك ربط النضال السياسي بالنضال الاجتماعي ، والربط بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية ، فبينما ناقشت العديد من الأحزاب الأخرى قضيتي الاستقلال والديموقراطية بشكل مجرد طرحت جرائد الشيوعية إلى جانب جرائد أخرى كلا الموضوعين من زاوية اجتماعية ، فأكدت الأهداف الاقتصادية للاستعمار ، كما أكدت المضمون الاجتماعي للاستقلال ، وربطت التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي ، وكشفت عن الأساس الاقتصادي للمواقف السياسية للطبقات المختلفة ، وفي هذا الإطار دعت هذه الجرائد إلى تحرير الاقتصاد المصري ، وتأميم البنوك ، وتحديد الملكية الزراعية ، وإنشاء بنك مركزي ، وتمصير المؤسسات الكبرى ، والملكية العامة لمرافق الدولة ، والخدمة العسكرية الإجبارية للجميع (١٠) .

٣ - صحافة مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) :

عادت جريدة « مصر الفتاة » إلى الصدور في ٢ أكتوبر ١٩٤٤ ، وظلت تصدر بنفس الاسم حتى توقفت في ٣٠ مارس ١٩٥٠ ، ثم عادت للصدور في ٣٠ يونيو من العام نفسه ، بعد أن أضيفت إلى اسمها عبارة لسان الاشتراكية ، ثم ألغيت بقرار من مجلس الوزراء في ٢٨ يناير ١٩٥٠ .

وعقب صدور هذا القرار ، تقدم إبراهيم شكري بإخطار لإصدار جريدة (الشعب الجديد) لتحل محل جريدة « مصر الفتاة » ، وصدرت هذه الجريدة في ٢٠ إبريل ١٩٥١ وعقب صدور حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار مجلس الوزراء الخاص بإلغاء جريدة مصر الفتاة ، صدرت جريدة مصر الفتاة مرة أخرى في ١٥ يوليو ١٩٥١ .

وكان الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) قد خطط لإصدار جريدة مصر الفتاة يومية بدلا من أسبوعية ، وقد وافقت وزارة الداخلية على ذلك في أول ديسمبر ١٩٥١ ، لكن هذه الجريدة قد اضطرت للتوقف لمدة أسبوعين في ٦ يناير ١٩٥٢ ، نتيجة لما تعرضت له

من مصادرات .

كما خطط الحزب الاشتراكي لتحويل جريدة (الشعب الجديد) إلى جريدة يومية ، ولكن حدوث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ قد عرقل ذلك .

وقد لعبت صحافة الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة والشعب الجديد) دورا مهما في نشر الأفكار الثورية والداعية إلى التغيير ، وعكست مقالات جريدة مصر الفتاة لسان الاشتراكية فهما واعيا للاستعمار ، وكشفت عن الأساس الاقتصادي له ، وربطت بين التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي ، وقادت حملة صحفية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر^(١١) .

وقد شنت صحف مصر الفتاة « الحزب الاشتراكي حملة شديدة على الملك استهدفت فضح الإسراف في نفقات القصور الملكية ، وكشف أسرار الأسرة المالكة ، وطالبت بتوزيع الأراضي التي يمتلكها الملك على الفلاحين ، حيث أكدت أن الملك ليس في حاجة إلى أن يكون له ملكية خاصة لأن الميزانية العامة هي التي تنفق على مرافق الدولة حسب ما يقرره البرلمان ، فلم يعد الملك في حاجة إلى ملكية خاصة ، كما استنكرت عدم دفع الملك للضرائب المقررة على الإيراد العام »^(١٢) .

وقد ربطت صحافة حزب مصر الفتاة بين هجومها على الملك وهجومها على الرأسمالية .

ويلاحظ أن جرأة صحافة حزب مصر الفتاة وشجاعتها في الهجوم على الملك ، قد أدت إلى ارتفاع عدد قضايا العيب في الذات الملكية التي قدم فيها محررو هذه الصحف إلى المحاكمة ، ورغم ذلك فإنها قد استمرت في الهجوم على الملك .

وقد دعت صحافة حزب مصر الفتاة للثورة ، وبشرت بها وهي تشن هجومها على الرأسمالية ، ورموزها المتمثلة في المؤسسات التجارية والمالية والبنوك الأجنبية ، حيث كتب أحمد حسين يحذر من أن الثورة آتية لا ريب فيها ، وأنها ثورة تسيل فيها الدماء ، وتحرق بها الضياع ، وتطيح فيها الرؤوس وتبدل الأوضاع^(١٣) .

ولذلك فقد إتهمت صحافة حزب مصر الفتاة ، ورئيس الحزب أحمد حسين بالتحريض على حرق مدينة القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وعقب هذا الحريق تم القبض على كل

أعضاء حزب مصر الفتاة ، وتم تعطيل جريدتي الحزب .

ويمكن القول : إن السمة الأساسية في كتابات مصر الفتاة كانت العمل على إثارة المشاعر الوطنية ضد الإنجليز والهجوم على مؤسساتهم في مصر والدعوة إلى مقاطعتهم .

جـ - أحزاب الأقلية :

استطاعت بعض أحزاب الأقلية في مصر خلال هذه الفترة أن تصدر صحفا ، وقد استفادت هذه الصحف من تولي الأحزاب التي تنطق باسمها الحكم أو الاشتراك فيه ، وكانت هذه الصحف كما يقول أحمد بهاء الدين في الواقع ممولة سرا من ميزانية الدولة ، فإذا سقط الحزب الحاكم أغلقت هذه الجريدة أبوابها^(١٤) .

فبالنسبة لحزب الكتلة الوفدية ، فقد أصدر صحيفة الكتلة في أول نوفمبر ١٩٤٤ ، وقد عانت هذه الصحيفة من سوء أحوالها المالية مما دفعها إلى التوقف عن الصدور في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٨ لاستكمال معداتها الطباعية ، ثم عادت إلى الصدور في ٨ مارس ١٩٥٠ دون استكمال معداتها اللازمة مما دفعها إلى سرعة الاحتجاج في ٢٤ مايو ١٩٥٠ وهي جريدة غلب عليها الطابع الشخصي لصاحبها مكرم عبيد ، وكانت تعد صحيفة صغيرة لحزب صغير .

وبالنسبة للهيئة السعدية فقد أصدرت صحيفة « الأساس » في ٨ يونيو ١٩٤٧ ، وكان صاحبها محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، ثم نقل امتيازها في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٠ إلى إبراهيم عبد الهادي ، وكانت هذه الصحيفة من أضعف الصحف الحزبية بالرغم من أنها قد عاشت في أحضان السلطة ، وبالرغم من أنها قد استكثرت عددا من كبار الكتاب منهم عباس محمود العقاد .

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد استطاع أن يعيد إصدار صحيفته السياسة ، في ١٦ نوفمبر ١٩٤٤ ، ورأس تحريرها حافظ محمود ، وبالرغم من أن هذه الصحيفة كانت تحتل منذ صدورها في عام ١٩٢٣ أهمية كبيرة في الحياة السياسية المصرية ، إلا أنها لم تستطع أن تسترجع مكائنها القديمة التي عرفت بها في أعوامها الأولى .

وبالنسبة للحزب الوطني ، فقد استطاع فتحي رضوان ونور الدين طراف ، وعدد من

شباب مصر الفتاة الذين انضموا إليه ، إصدار صحيفة اللواء الجديد في ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ وكانت تصدر أسبوعية إلا أنه نتيجة أزمة الورق ، فقد تحولت إلى صحيفة نصف شهرية في أوائل عام ١٩٤٦ ، ولم تكن منتظمة الصدور إلى أن توقفت في فبراير ١٩٤٧ ، ثم صدرت مرة أخرى في ١٥ يناير ١٩٤٩ ، إلا أنها قد اضطرت للتوقف نتيجة ما تعرضت له من مصادرة في ١٧ مايو ١٩٤٩ ، ثم صدرت للمرة الثالثة في ١٧ إبريل ١٩٥١ ، وصارت تصدر بصفة غير منتظمة إلى أن اختفت في الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ .

ويلاحظ أن صحف أحزاب الأقلية التي تولت الحكم أو اشتركت فيه قد تميزت بالضعف المهني مع زيادة الإمكانات المادية ، وفي الوقت الذي افتقدت فيه صحف أحزاب الأقلية التي لم تشارك في الحكم الإمكانات المادية .

ومع ذلك فإن وجود هذه الصحف قد ساهم في التنوع الكمي والكيفي للصحافة المصرية في تلك الفترة ، وساهم في تكريس حق الجماهير في المعرفة .

د - صحافة القصر الملكي :

نتيجة للهجوم الذي تعرض له القصر الملكي من الصحافة المصرية ، فقد اتجه إلى إصدار صحف تدافع عنه ، فقد أصدر ادجار جلاد أحد رجال القصر الملكي جريدة الزمان اليومية ، عام ١٩٤٧ وكان لها من الإمكانات المادية ما ارتفع بها إلى مستوى الصحف الكبرى^(١٥) .

هـ - الصحافة المستقلة :

شهدت مصر في تلك الفترة تنوعا كبيرا في الصحف التي يمكن وصفها « بالصحف المستقلة » ، لكن هذا الوصف لا ينفي ارتباط هذه الصحف في بعض الفترات ببعض القوى السياسية ، أو تمثيلها لشرائح أو فئات اجتماعية ، وأدى ذلك إلى أنه كانت هناك - كما يقول أحمد بهاء الدين - صحف متعددة الآراء والمذاهب يكتب فيها أشهر وأهم الكتاب ، وكانت تتمتع في بعض الفترات بحريات كبيرة .

وقد لعبت هذه الصحف دورا كبيرا في تكريس حق الجماهير في المعرفة ، نتيجة لتعدد وتنوعها ، وكان لها فضل كبير في بعض الأحيان في توجيه الرأي العام وتوعيته .

وفي هذا الصدد يبرز دور مجلة روز اليوسف التي قامت بأخطر حملة صحفية في تاريخ الصحافة العربية ، وأكثرها تأثيرا ، ويكفي أنه ينظر إليها باعتبارها أحد أسباب قيام ثورة ٢٣

يوليو ١٩٥٢ ، وهي حملة الأسلحة الفاسدة ، وقد تميزت هذه الحملة بالمفاجأة ، والعنف ، وإصرار الكاتب على الاستمرار فيها ومتابعتها بالرغم من صدور أمر النيابة بحظر النشر ، حتى يحتفظ بقوة دفعها واهتمام الرأي العام بها ، ولم تقتصر هذه الحملة على مقالات إحسان عبد القدوس وحده ، شارك فيها عدد كبير من رسامي الكاريكاتير بروز اليوسف ، ونشر كثير من هذه الرسوم الكاريكاتيرية في صفحات متفرقة من المجلة ، وفي أعداد متعاقبة^(١٦) .

وبالإضافة إلى فن الكاريكاتير ، فقد استخدمت مجلة روز اليوسف فن الخبر لخدمة حملة الأسلحة الفاسدة ، فنشرت العديد من الأخبار التي تكشف بعض أسرار القضية في بابي (أسرار) ، (وحاول أن تفهم) ، وبذلك تكون المجلة قد استخدمت ثلاثة فنون صحفية وهي المقال الصحفي وفن الكاريكاتير وفن الخبر ، وكانت حملة صحفية ناجحة بالمعيار الصحفي ، فقد نجحت في كشف الانحراف والانحرافين أمام الرأي العام^(١٧) .

ويلاحظ هنا أن صحفيا أخرى ، قد شاركت في هذه الحملة مثل المصرى واللواء الجديد ومصر الفتاة ، وغيرها .

كما يبرز أيضا دور « أخبار اليوم » التي اهتمت بفن الخبر ، وأدى ذلك إلى ظهور التنافس الحاد بين الصحف المصرية من أجل تحقيق سبق الصحفي .

وبالرغم من أن الحركة الوطنية المصرية في تلك الفترة كحركة تحرر وطني قد حددت هدفها الأساسي في الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال والجمهورية ، وانعكس ذلك على الصحافة المصرية ، فاحتل هذا الهدف القومي النصيب الأكبر من تركيز الصحافة المصرية ، إلا أن هذه الصحافة مع ذلك لم تغفل المشكلة الاجتماعية ، وربطت بين تحقيق الهدف القومي الأساسي وهو الاستقلال السياسي ، وبين المشكلة الاجتماعية فقامت بتشريح مختلف جوانب هذه المشكلة مثل عدم المساواة بين طبقات الشعب ، والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التموين والغلاء ، وارتفاع الأسعار ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الإسكان ، والأمراض الاجتماعية .

وقد اختلفت الحلول التي طرحتها الصحافة المصرية للمشكلة الاجتماعية ، فقد

تدرجت من الحلول الإصلاحية المتمثلة في فرض الضرائب التصاعدية حتى الحلول الراديكالية المتمثلة في تأميم وسائل الإنتاج .

ويكمن الدور الحقيقي للصحافة المصرية في تنوير الرأي العام بأهمية المشكلة الاجتماعية ، وضرورة الارتباط بين الاستقلال السياسي ، والاستقلال الاجتماعي المتمثل في القضاء على الفقر والجهل والمرض والجوع ، أو الاستعمار الاجتماعي الذي يسمونه كذبا باحترام ملكيات الغير .

كما عملت الصحافة المصرية على تهيئة الرأي العام للاعتقاد في أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب ، وتلا ذلك اهتمام الصحافة المصرية بالقضية التعليمية ، ويستدل من ذلك على الوعي الصحفي بأهمية تنوير العقول المصرية لإدراك مشكلاتها الحقيقية .

وقد أثبتت نجوى حسين خليل في رسالتها أن هناك ارتباطا بين تمتع الصحف بدرجات معينة من الحرية ، وبين ازدياد معالجتها النقدية لمشكلات المجتمع ، فلم يكن في مقدور الصحافة المصرية في تلك الفترة القيام بحملاتها النقدية دون تمتعها بقدر من الحرية التي سمحت لها بطرح قضايا المجتمع ومشكلاته ، ومن ثم قيامها بمسئوليتها الاجتماعية المتعلقة بتبصير الرأي العام ، وتوعيته بقضاياه الأساسية مع تنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها ومواقفها^(١٨) .

شكل الملكية :

غلب على الصحافة في تلك الفترة شكل الملكية الفردية للصحف ، ورغم محاولات الحكومات المتعاقبة لاستخدام حقها في الاعتراض على الإخطارات المقدمة لإصدار صحف جديدة طبقا لقانون المطبوعات ، إلا أنه يمكن القول إنه قد تكرر حق المواطن في إصدار الصحف وأصبح حقا معترفا به ، وجاء إنشاء مجلس الدولة كتطور مهم لحماية هذا الحق من تعسف السلطة في استخدام حقها في الاعتراض ، وإجبارها على أن يكون استخدام هذا الحق في حدود القانون .

وقد لعب شكل الملكية الفردية دورا مهما في تعدد الصحف وتنوعها ، وعدم احتكار الرأي سواء من جانب السلطة أو من جانب بعض الفئات ، بل إنه أيضا قد لعب دورا في

صيانة حق الاتجاهات السياسية المختلفة في التعبير عن آرائها رغم أنف السلطة .

كما لعب هذا الشكل أيضا دوره في أن تتمتع الصحف بدرجة من الاستقلالية حتى عن الأحزاب السياسية التي تنطق باسمها ، وقد أشرنا من قبل إلى قيام جريدة المصري بمعارضة حزب الوفد الذي تنطق باسمه عند محاولته إصدار التشريعات المقيدة لحرية الصحافة .

لكن هذا الشكل أيضا قد أدى إلى تضخم نفوس بعض العائلات في الصحافة المصرية مستخدمة قدراتها المادية في إصدار الصحف مثل (آل نملا - آل زيدان - آل أمين - آل أبو الفتح) ، لكن ذلك لا يعني تمتع هذه العائلات بأوضاع احتكارية ، وكل ما هنالك أنها قد تمتعت بقدرات مالية أتاحت لها مراكز متميزة في الصحافة .

كما أن شكل الملكية الفردية لم يكن الشكل الوحيد ، فلقد بدأ الاتجاه في هذه الفترة إلى شكل الشركات المساهمة ، وقد أشرنا من قبل إلى قيام جماعة الإخوان المسلمون بإنشاء شركتين للصحافة والطباعة ، كما يشير رفعت السعيد إلى قيام الجماعة « بإنشاء شركة الإعلانات العربية » .

إن شكل الملكية الفردية في مصر في تلك الفترة يشبه إلى حد كبير وضع الصحافة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر قبل ظهور الاتجاهات الاحتكارية ، والحقيقة أنه لم يلاحظ خلال الفترة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) أية اتجاهات احتكارية في مصر ، بالرغم من أن أزمة التركيز والاحتكار قد طرحت نفسها كمشكلة حقيقية واجهت الصحافة في أمريكا وأوروبا خلال هذه الفترة .

التمويل :

نتيجة للتزايد المضطرد في تكاليف إنتاج الصحف ، وارتفاع أسعار الورق وحبس الطباعة والمواد الخام الأخرى المستخدمة في صناعة الصحف ، وارتفاع أسعار آلات الطباعة وآلات الحفر والجمع والصب ، وما واكب هذا الارتفاع في الأسعار وفي تكاليف الإنتاج من زيادة في توزيع الصحف عقب الحرب العالمية الثانية ، فلقد أصبحت زيادة التوزيع تعني زيادة الخسائر ، نظرا لأن سعر بيع النسخة من الصحيفة لم يعد يغطي تكاليفها الفعلية .

ونتيجة لذلك ، فقد أصبحت إيرادات الإعلان تشكل جانبا كبيرا من الإيرادات التي

تحققها الصحيفة ، حتى تضمن تغطية جانب كبير من مصروفاتها ، فضلا عن تحقيق فائض من الربح يكفي لعملية تحسين الخدمة الصحفية ، وتطوير عوامل الإنتاج وتجديدها . ويشير عوني عز الدين إلى « أن الصحف بحكم احتياجاتها المتزايدة إلى الموارد المالية كانت تتفاوض عن التعرض لعدد كبير من العيوب والأخطاء والانحرافات والمظالم الصارخة الموجودة في بعض الشركات ، فضلا عن تفاضيتها عن نقد بعض الانحرافات السياسية خوفا من تأثير ذوي السلطة على بعض مصادر التمويل ، وكانت بعض الهيئات والشركات تمنح دور الصحف مخصصات مالية كبيرة تحت بند الإعلان حتى تسكت عن نشر أي تعليق أو توجيه لها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك شركة قناة السويس التي كانت تدفع في بداية كل سنة مالية مبالغ كبيرة لدور الصحف المصرية مقدما على أساس استخدامها للإعلان ، كما كانت معظم الصحف تخشى نفوذ كبار الرأسماليين وأصحاب الأعمال مثل عبود باشا نظرا لامتلاكه عددا كبيرا من الشركات » (١٩) .

يضاف إلى ذلك امتلاك عناصر أجنبية لمعظم وكالات الإعلان في مصر في تلك الفترة، فقد امتلكت عناصر إنجليزية شركة الإعلانات الشرقية ، وكان « يرأسها هنري حايم اليهودي ، وكان يعمل معه جهاز كامل من اليهود الذين كانوا مجندين لخدمة الحركة الصهيونية في المجال الإعلامي ، ولقد حاولت الدوائر الصهيونية التأثير على الصحف المصرية من خلال سيطرتها على وكالات الإعلان ، واستخدام هذا السلاح في فرض وجهة نظرها على بعض الصحف ، أو على الأقل ضمان حيادها إزاء الصراع العربي الصهيوني ، وقد كانت الصحف المصرية تخضع لمراجعة دقيقة من جانب الدوائر الصهيونية وفي حالة نشر أية معلومة أو رأي يحمل شبهة الهجوم على الصهيونية ، أو أطماعها في فلسطين كانت هذه الصحف تتعرض لسلسلة من الضغوط من جانب وكالات الإعلان اليهودية تنتهي بحرمانها من جزء كبير من الإعلانات الخاصة بالمُتاجر والبضائع اليهودية ، في حالة إذا لم تستجب تلك الصحف للإنذارات التي تبعثها إليها الدوائر اليهودية محذرة إياها من الاستمرار في الهجوم على الصهيونية » (٢٠) .

ومع ذلك فإنه قد وجد من صحف هذه الفترة من يرفض الإعلانات التي تهدف إلى التأثير على اتجاهاتها السياسية ، حيث يكشف أحمد حسين أن اليهود قد عرضوا عليه إعلانات بمبالغ ضخمة ، وأنه قبل ذلك ، ولكنه تعمد مضاعفة الحملة على الصهيونية

والتحذير من خطرهما على مصر ، ونتيجة لذلك فقد حضر إليه إلياس شقال ، وهو الصهيوني المختص بالسيطرة على الصحافة المصرية ، لإبداء بعض الملاحظات ، ولكن أحمد حسين رفض هذه الملاحظات ، ويقول أحمد حسين ، « وكان من العجب أن تضاعفت الإعلانات في العدد التالي ، وبدأت خطتهم تنكشف لي فهم يريدون أولاً أن يبدأ في إدخال أموالهم التي ستدفق على المجلة في حسابي ، فأشعر في رفع مستوى حياتي ، ورفع مستوى المجلة بحيث أصبح معتمدا عليهم اعتمادا كلياً ، وكذلك حياة المجلة ، وعند هذا الحد وبعد أن يتأكدوا منه ، يشرعون في إملاء أوامرهم وتوجيهاتهم وهذا هو أسلوبهم مع كل الصحف الكبرى فهذه الصحف لا تعيش إلا على الإعلانات ، وهم ملوك الإعلان في كل مكان » (٢١) .

إن هذا يوضح إمكانية استخدام الإعلان كرشاوي مقنعة للتأثير في اتجاهات الصحف أو لإرغامها على تبني اتجاهات معينة ، أو عدم التعرض بالنقد لبعض الأوضاع أو السياسات . ونتيجة للتزايد المضطرد في تكاليف إنتاج الصحف ، فقد عرفت هذه الفترة سياسة المصاريف السرية . وقد استمرت الحكومات المتعاقبة في استخدام هذا الأسلوب الخطر ، ويشير عوني عز الدين إلى أن سلطات الاحتلال والسراي قد استخدمت أيضاً المصاريف السرية وقد قدر المعهد الدولي للصحافة قيمة المصاريف السرية التي كانت تحت يد وزارة الداخلية في هذه الفترة والتي كانت توزع على الصحف والصحفيين بمليون جنية مصري سنويا ، كما أنها كانت توزع على تلك الصحف التي تؤيد الحزب الحاكم » (٢٢) .

أزمة الورق :

تصاعدت حدة أزمة ورق الصحف عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد دفعت هذه الأزمة وزارة التجارة في منتصف مارس عام ١٩٤٨ إلى إصدار قرار بتحديد عدد صفحات الصحف اليومية على ألا تزيد عن ست صفحات مع السماح لها بزيادة تبلغ ١٠٪ من مجموع صفحاتها كل ثلاثة أشهر على ألا تزيد النسخة الواحدة عن ثماني صفحات ، وتحديد عدد صفحات المجلات الأسبوعية بما يعادل ١٢ صفحة ، وظلت الصحف تعاني من هذه القيود إلى أن قررت حكومة الوفد إلغاء القرار الذي أصدرته وزارة التجارة في يناير ١٩٥٠ .

وقد استخدمت الحكومات المتعاقبة ورق الصحف للضغط على الصحف المصرية عن

طريق التوزيع غير العادل لحصص الورق ، حيث قالت جريدة « الاجيبشان جازيت » إن الصحف المصرية مستاءة من الطريقة غير العادلة التي توزع بها وزارة التموين ورق الصحف على الصحف المصرية ، ورفعت شعار أبعادوا ورق الصحف عن السياسة ، وقد انضمت جريدة المصري إلى هذه الحملة وطالبت برفع هذا الشعار^(٢٣) .

التطور المهني للصحافة المصرية :

أولا : فنون الكتابة الصحفية :

لقد أتاحت للصحافة المصرية الفرصة لتطوير تقنيات الكتابة الصحفية ، خاصة في الفترات التي رفعت فيها الرقابة على الصحف ، كما ظهرت مدارس صحفية جديدة ، وأدى تنوع الصحف وتعددتها في هذه الفترة إلى المنافسة الحادة بينها لجذب انتباه الجمهور وبالتالي زيادة التوزيع .

وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالخبر ، حيث بدأ يعود ليحتل مكانه في الصحافة مع نهاية الحرب، وقد جمعت الصحف المصرية في تلك الفترة بين الخبر والرأي ، ولكن الخبر احتل المرتبة الأولى ، بينما احتل الرأي المرتبة الثانية^(٢٤) .

وكان ذلك في الحقيقة نقلا للاتجاهات التي سادت في الصحافة الأوربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وكان لذلك آثار سلبية سبق أن أوضحناها في دراستنا لحرية الصحافة في المملكة المتحدة .

كما تطورت تقنيات كتابة الأخبار والحصول عليها ، وتوزيعها على صفحات الصحيفة طبقا لأهميتها ، وشهدت هذه الفترة منافسة حادة بين الصحف للحصول على الأنباء والسبق بها ، وبالتالي زاد اهتمام الصحف بتنمية مصادرها الذاتية للحصول على الأخبار مثل المندوبين في الوزارات المختلفة ، والمراسلين في الخارج إذ أن الصحف المصرية قد أدركت أن الأنباء التي تحصل عليها عن طريق وكالات الأنباء لا يمكن أن تحقق لها السبق الصحفي أو التميز ، ومن ثم تزايد عدد المراسلين الخارجيين للصحف المصرية ، خاصة بعد ظهور أخبار اليوم .

وقد أدى ذلك إلى تنوع المصادر التي يمكن أن يحصل منها الجمهور على الأخبار ، بالإضافة إلى تنوع زوايا المعالجة ، وهو تطور إيجابي يحقق حق الجماهير في المعرفة .

لكن ذلك التطور كان له أيضا بعض السلبيات ، إذ أنه أدى إلى زيادة الاهتمام بعناصر الإثارة والتشويق والغرابة والطرافة ، أو بمعنى آخر سيادة المفهوم الغربي للخبر أو المدرسة الأمريكية على وجه الخصوص في نشر الأخبار ، والقيم الإخبارية وأساليب كتابة الخبر .

وبالتأكيد فإن القيم الإخبارية التي بدأت تطرح نفسها على واقع الصحافة المصرية كانت نتاجا لواقع مختلف عن الواقع المصري ، ويعبر عن حاجات جماهيرية تختلف كثيرا عن حاجات الجماهير المصرية التي كانت تناضل لانتزاع استقلالها من الاستعمار ، وحريةاتها السياسية من الاستبداد ، وحققها في المساواة والعدالة الاجتماعية من برائن الرأسمالية .

ومع ذلك فإنه ظلت هناك صحف مصرية في تلك الفترة لم تستجب لمثل هذا التطور ، ولم تطبق المعايير أو القيم الإخبارية الجديدة ، لكنها كانت تتعرض لهبوط توزيعها أمام التفوق والنجاح في مجال التوزيع الذي تحققه صحف أخرى مثل أخبار اليوم .

كما أن تعدد القوى السياسية أدى إلى إتاحة المزيد من المصادر التي تحصل منها الصحف على الأخبار رغم محاولات السلطة في الكثير من الأحيان إغلاق مصادر الأخبار أمام الصحافة ، ومن ذلك إصدار وزراء الزراعة والتجارة والصناعة والتموين في مايو ١٩٥٢ قرارات وزارية تقييد حرية الصحفيين في العمل ويحظر على موظفي هذه الوزارات التحدث إلى الصحفيين ، أو الاتصال بهم ، أو الإدلاء بأية تصريحات أو معلومات لهم ، ولاشك أن ذلك يمثل اعتداء من السلطة على حق الصحفي في الحصول على الأخبار ونشرها ، واعتداء بالتالي على حق الجماهير في المعرفة .

ومع ذلك كان الصحفيون ينجحون باستخدام مهاراتهم المهنية في كسر أية محاولة تقوم بها السلطة لإغلاق مصادر الأخبار في وجه الصحافة ، وظل الحصول على الخبر يرتبط بالمهارات المهنية للصحفيين ، وقدراتهم على الاحتفاظ بعلاقاتهم مع مصادر متنوعة للأخبار .

وبالرغم من أن تراجع فن المقال الصحفي ليحتل المرتبة الثانية بعد الخبر ، قد أدى - كما يقول حافظ محمود - إلى تساقط الكثير من الصحف الوطنية (٢٥) ، إلا أن هذا الفن - مع ذلك - ظل يتمتع بأهمية كبيرة في الصحافة المصرية في تلك الفترة .

وظل هذا الفن يمثل إسهامات إيجابية للصحافة المصرية في نضال الحركة الوطنية من

أجل الاستقلال ، والحريات السياسية والاجتماعية ، وزيادة وعي الجماهير وتوجيهها .
كما احتل التحقيق الصحفي مكانة مهمة ، وظهر التحقيق الصحفي المصور ليمثل
تطورا كبيراً في تقنيات الكتابة الصحفية ، ويلاحظ في هذا الصدد استخدام جريدة مصر
الفتاة لهذا الفن في كشف ما يعانیه الشعب المصري من بؤس وفقر في حملتها « رعاياك
يامولاي » .

كما شمل تطور الصحافة المصرية في تلك الفترة فن الحديث الصحفي الذي احتل
مكانة مهمة ، واعتمدت عليه الصحف في الكثير من الأحيان لتحقيق سبق الصحفي .

ثانيا : فن الإخراج الصحفي :

اتجهت الصحف المصرية في تلك الفترة إلى تجديد مطابعتها واستخدام آلات الطباعة
والجمع مثل اللينوتيب والانترتيب وآلات الحفر ، ويقول خليل صابات : « إن مجموع ما
استوردته مصر من آلات الطباعة وأجهزة حفر الكليشيوات بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٠
بلغت قيمته ١٥٧, ٥٢٧ جنيها » (٢٦) .

وقد كان لهذا التطور في مجال الطباعة أثره على فن الإخراج الصحفي ، حيث بدأ
الاهتمام بالصور وخاصة الصور الملونة ، واستخدام العناوين الكبيرة والمانشيتات ، والمقدمات،
وتوزيع المواد الصحفية بشكل يجذب انتباه القاري .

مفهوم حرية الصحافة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) :

بعد هذا العرض للإطار الدستوري والقانوني لحرية الصحافة ، والعلاقة بين الصحافة
والسلطة ، وتأثير كل ذلك على تطورها المهني ودورها المجتمعي ووظائفها يطرح هذا السؤال
نفسه : هل يمكن القول بأن المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة قد طبق في مصر خلال هذه
الفترة ؟

يمكن القول إن هناك عددا من سمات وخصائص المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة قد
ظهرت بوضوح أهمها :

١ - الاعتراف بحق المواطن في إصدار صحيفة :

وهو حق اعترف به قانون المطبوعات ، وإن كان قد أجاز للسلطة الاعتراض على ممارسة

المواطن لهذا الحق ، وجاء إنشاء مجلس الدولة ليحمي هذا الحق وليراقب قرارات الإدارة بالاعتراض على إصدار الصحف ، وليلزمها بأن يكون ذلك في حدود القانون ، وفي حالة واحدة هي افتقاد الإخطار الوارد للإدارة من المواطن الذي يرغب في إصدار الصحيفة لشروط أو أكثر من الشروط التي نص عليها قانون المطبوعات .

٢ - الملكية الفردية أو ملكية العائلات أو الشركات المساهمة للصحف:

وقد نتج عن الاعتراف بحق المواطن في إصدار صحيفة ، غلبة نمط الملكية الفردية على الصحافة ، وظهور شكل ملكية الشركات المساهمة ، ولم يظهر شكل ملكية السلطة للصحف خلال هذه الفترة ، وحتى بالنسبة للصحف التي كانت تنطق باسم الأحزاب التي تتولى السلطة ، فإنها كان يمتلكها أفراد أيضا .

٣ - التعددية والتنوع :

نتيجة لما سبق فقد شهدت هذه الفترة مساحة واسعة - وإن كانت غير كافية - من تعدد الصحف وتنوعها ، ونتج عن هذا التعدد والتنوع قدرتها على التعبير عن الفئات والقوى السياسية داخل المجتمع ، وتعدد الآراء والبرامج والمشروعات والتصورات المطروحة .

ولكن مع كل ذلك لا يمكن القول بأنه قد تم تطبيق المفهوم الليبرالي بشكل كامل ، بل إن المفهوم السلطوي كان يبرز بوضوح حتى في نص المادة الدستورية التي تكفل حرية الصحافة ، ثم يبرز في القيود التي فرضها قانون المطبوعات ، ويبرز أيضا في نصوص قانون العقوبات .. وقد احتوت هذه النصوص على الكثير من القيود على حرية الصحافة ، وأجازت للسلطة التدخل بشكل كبير للحد من حرية الصحافة ، يضاف إلى ذلك تعسف السلطة في تفسير هذه النصوص لغير صالح حرية الصحافة .

ثم يبرز هذا المفهوم السلطوي أيضا في قانون الأحكام العرفية الذي طبق في فترات طويلة ، وبمقتضاه استطاعت السلطة فرض الرقابة على الصحف ، وهو ما يتنافى مع المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة .

ثم يبرز ثالثا في طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة ، فقد عملت السلطة على الحد من حرية الصحافة ، ومحاولة تقييدها ، حتى مع إدراك أن الإجراءات التي تتخذها تجاه الصحافة تتنافى مع الدستور والقانون ، وتصبح بالتالي غير مشروعة .

ومع كل ذلك يلاحظ أن الصحافة المصرية قد استطاعت التعبير عن القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع المصري ، ودافعت عن حريتها ، وكان هناك صحفيون يقومون بدورهم في نقد السلطة ، والتعبير عن الجماهير ، وهم يدركون ما يمكن أن يتعرضوا له من عقوبات قاسية طبقاً لقانون العقوبات .

وهذه السمة كانت نتاجاً لكون الصحافة المصرية جزءاً من حركة تحرر وطني ، أو أنها صحافة كفاح وطني ، ويمكن أن يعتبر ذلك مفهوماً آخر من مفاهيم حرية الصحافة ، تقوم فيه علاقة بين الصحفي والصحيفة من ناحية والجماهير من ناحية أخرى ، حيث يعتبر الصحفي نفسه طليعة للجماهير في نضالها من أجل التحرر ، وفي الوقت نفسه فإن الجماهير على استعداد لإضفاء سمات البطولة على الصحفي الذي يتعرض للاضطهاد من جانب السلطة .

وهذه العلاقة يمكن اعتبارها مسئولة بشكل كبير عن قدرة الصحافة المصرية في تلك الفترة على مواجهة الإجراءات التعسفية من جانب السلطة ، ثم عن قدرتها على التطور والتعبير عن الجماهير .

ومن هنا فإن مفهوم حرية الصحافة في هذه الفترة يمكن وصفه بأنه مفهوم اختلط فيه المفهوم الليبرالي بالمفهوم السلطوي ، بالإضافة إلى ما يمكن تسميته بمفهوم صحافة الكفاح الوطني .

هوامش الفصل الثالث

- (١) رياض شمس ، م . س . ذ ، ج١ ، ص ١٣٨ .
- (٢) محمد أحمد إسماعيل علي ، دور المثقفين في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ص ١١٣ .
- (٣) إبراهيم عبده ، م . س . ذ ، ص ص ٣٤٦ - ٣٤٩ .
- (٤) إبراهيم المسلمي ، الصحافة الإقليمية في مصر ، في خليل صابات (إشراف) المسح الاجتماعي للمجتمع المصري ، م . س . ذ ، ص ١٧٠ .
- (٥) جريدة الإخوان المسلمون ، ٢٠ مايو ١٩٥٤ .
- (٦) مجلة الدعوة ، مارس ١٩٧٨ .
- (٧) علي الدين هلال ، م . س . ذ ، ص ٢٦٩ .
- (٨) مها الطرايشي ، م . س . ذ ، ص ٢٢١ .
- (٩) إبراهيم عبده ، م . س . ذ ، ص ٢٣٣ .
- (١٠) علي الدين هلال ، م . س . ذ ، ص ٢٤٧ .
- (١١) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٠ .
- (١٢) نازك فرج أمين ، م . س . ذ ، ص ٢٨٨ .
- (١٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٢٠ .
- (١٤) مجلة آخر ساعة ، ١٩٨٧/٤/١٥ .
- (١٥) عبد اللطيف حمزة ، قصة الصحافة العربية في مصر ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ١٥٨ .
- (١٦) فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥) ص ٢٥٨ .

- (١٧) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٣٤ - ٣٣٧ .
- (١٨) نجوى حسين خليل ، م . س . ذ ، ص ١٥٤ .
- (١٩) عوني عز الدين ، م . س . ذ ، ص ١٤٦ .
- (٢٠) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة الصهيونية في مصر ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠) ص ٦٨ .
- (٢١) أحمد حسين ، المساعدات الاقتصادية ومكر الصهاينة ، جريدة الشعب ، ١٦ يونيو ١٩٨٧ .
- (٢٢) - The International Press institute, The Press in authoritarian Countries, (Zurich, 1959) P. 175 .
- (٢٣) جريدة المصري ، ١٩٤٥/١٠/٢٠ .
- (٢٤) فاروق أبو زيد ، فن الخبر الصحفي (بيروت : دار الشروق ، ١٩٨١) ص ٦٤ .
- (٢٥) مقابلة مع حافظ محمود بمنزله في ١٩٨٨/١٠/٣ .
- (٢٦) نقلاً عن عوني عز الدين ، م . س . ذ ، ص ١٤٠ .